

Distr.: General  
12 June 2000  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات  
الصلة

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء  
بشأنها والتي يوجه انتباهه إليها

موجز

يتضمن هذا التقرير القرارات والمقررات التي اتخذت في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية مؤخرًا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، عقدت ثلاث لجان من اللجان الإقليمية الخمس دوراتها العادية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا عقدت دورتها الخامسة والخمسين في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقدت دورتها السادسة والخمسين في بانكوك في الفترة من ١ إلى ٧ حزيران/يونيه. واجتمعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تعقد جلساتها مرة كل سنتين، دورتها الثامنة والعشرين في مدينة المكسيك في الفترة من ٣ إلى ٨ نيسان/أبريل. ولم تجتمع في عام ٢٠٠٠ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اللتان تجتمعان أيضا مرة كل سنتين.

\* E/2000/100

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها .....
٣	١	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .....
٨	٢	باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .....
١٥	١٠-٣	ثانيا - المسائل التي يسترعى إليها انتباه المجلس .....
١٥	٦-٣	ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا .....
١٦	٨-٧	باء - منظور إقليمي لاستخدام الطاقة لأراض التنمية المستدامة .....
١٦	١٠-٩	جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .....

## أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

### ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها السادسة والخمسين، على مشاريع القرارات التالية لكي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

#### مشروع القرار الأول

تعديل اختصاصات اللجنة: إدراج جورجيا في المجال الجغرافي للجنة وقبولها عضوا في اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بتوصية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإدراج جورجيا في المجال الجغرافي للجنة وقبولها عضوا في اللجنة،

١ - يوافق على توصية اللجنة بإدراج جورجيا في المجال الجغرافي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقبولها عضوا في اللجنة؛

٢ - يقرر، بناء على ذلك، تعديل الفقرتين ٢ و ٣ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

#### مشروع القرار الثاني

عقد التعاون من أجل تنمية منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى،  
٢٠٠٠-٢٠٠٩

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مسؤولية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن الشروع والمشاركة في التدابير المتخذة لتسهيل الإجراءات المتضافرة لإعادة التعمير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ، و لرفع مستوى النشاط الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ يحيط علما بالعضوية الكبيرة والاحتياجات المتنوعة للمنطقة وإذا يعتبر أنه من الأساسي أن تزيد الأمانة تركيز برنامج عملها بغية دعم المبادرات دون الإقليمية وتعزيز فعالية وكفاءة البرامج المنشأة على الصعيد دون الإقليمي،

وإذا يسلم بأهمية وجود استراتيجية متضافرة وتعاون وثيق فيما بين الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ووكالات التنمية ذات الصلة، فضلا عن الأطر الإنمائية المعنية، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة الفقر في المنطقة،

وإذا يسلم بضرورة تعزيز قدرة البلدان في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية كوسيلة للمساعدة على تضيق هوة التنمية الكبيرة بين بلدان المنطقة،

وإذا يلاحظ مع التقدير مساهمة الأمانة في مختلف البرامج الإنمائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، والمستوى العالي للدعم المقدم إلى الأمانة في تلك الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة المعنية ووكالاتها المتخصصة،

وإذا يرحب ببيان المؤتمر التاسع لبرنامج التعاون الاقتصادي في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، المعقود في مانايلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ولا سيما تصميم الوزراء على مضاعفة مبادراتهم لتعجيل وتعزيز وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي داخل المنطقة دون الإقليمية،

وإذا يلاحظ مع التقدير الدعم المالي المتواصل الذي تقدمه هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومصرف التنمية الآسيوي لعدد من البرامج الإنمائية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية. بموجب إطار منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، علما بأنه تم القيام ببعض هذه البرامج بالتعاون مع الأمانة،

وإذا يسلم بالدور الهام الذي تؤديه لجنة نهر ميكونغ التي تنفذ الآن من خلال أمانتها اتفاق عام ١٩٩٥ بشأن التعاون من أجل التنمية المستدامة في حوض نهر ميكونغ، سعيا لجعل حوض نهر الميكونغ عادلا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وسليما من الناحية البيئية،

١ - يطلب إلى الأعضاء الإقليميين المعنيين والأعضاء المنتسبين:

(أ) إعادة تأكيد التزامهم ببرامج التنمية في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية من خلال الهيئات القائمة، بما في ذلك لجنة نهر ميكونغ؛

(ب) القيام على نحو مشترك باستعراض استراتيجية التنمية القائمة بهدف تطوير نهج أكثر تضامناً ورشداً يمكن أن يرد بشكل فعال على تحديات العولمة ويتجنب في الوقت نفسه ازدواجية الجهود المبذولة لتطوير منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية؛

(ج) مواصلة العمل على نحو وثيق لضمان أن التعاون في مجال التنمية في منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى يتم بطريقة متكاملة؛

(د) صياغة برامج للتنمية بطريقة تشجع القطاع الخاص على دعمها؛

٢ - يعلن عقد التعاون من أجل تنمية منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، ٢٠٠٠-٢٠٠٩ بغية توجيه نظر المجتمع الدولي نحو تكثيف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية؛

٣ - يطلب إلى الجمعية العامة تأييد الحل الراهن والتشجيع على تقديم الدعم على المستوى العالمي لتنفيذه؛

٤ - يحث البلدان الأعضاء، والمنظمات والمؤسسات الدولية والحكومية الدولية، على تعزيز التعاون بمساعدة برامج تنمية منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية؛

٥ - يشجع الحكومات والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تقديم المساعدة إلى البلدان في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية لبناء قدراتها بغية تمكينها من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد الإقليمي والعالمي؛

٦ - يطلب إلى الأمين التنفيذي:

(أ) المساعدة على تعبئة الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في المجالات الأخرى التي ربما تكون ضرورية، بناء على طلب مختلف أطر التنمية في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، لا سيما في تلك القطاعات الرئيسية مثل تنمية الموارد البشرية، والتجارة والاستثمارات، والنقل، والاتصالات، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاجتماعية؛

(ب) الدعوة لعقد الاجتماعات اللازمة فيما بين الأطراف المعنية لوضع برنامج عمل يرمي إلى تطوير منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية بهدف تحقيق نتائج ملموسة في فترة معينة؛

٧ - يطلب أيضا إلى الأمين التنفيذي رصد برامج مختلف الأنشطة الإطارية من أجل تقديم تقريره إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها السنوية وإلى جميع البلدان الأعضاء المعنية، وتقييم تنفيذ البرامج كل ثلاث سنوات حتى نهاية العقد.

### مشروع القرار الثالث

## التعاون الإقليمي في مجال التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١١/٥١ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥<sup>(١)</sup> عن التعاون الإقليمي في مجال التطبيقات الفضائية لأغراض البيئة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي أيدت فيه اللجنة توصيات المؤتمر الوزاري الأول المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في بيجين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وإعلان بيجين المتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية السليمة والمستدامة بيئيا في آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٢٣/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن التعاون الدولي من أجل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الذي أكد في جملة أمور ضرورة زيادة فوائد تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها والمساهمة في تحقيق نمو منتظم لأنشطة الفضاء لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك إلى توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس الثالث) المعقود في فيينا في تموز/يوليه ١٩٩٩<sup>(٢)</sup>،

وإذ يشير إلى المقرر الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتخذ في دورتها الخامسة والخمسين في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بعقد مؤتمر وزاري ثان بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٧ (E/1995/37) الفصل الرابع.

(٢) انظر A/CONF.184/6.

وإذ يلاحظ مع الارتياح نجاح المؤتمر الوزاري الثاني الذي اعتمد إعلان دلهي المتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ لتحسين نوعية الحياة في الألفية الجديدة، والاستراتيجية و خطة العمل المتعلقةين بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ في الألفية الجديدة، والذي بدأ أيضا المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ يكرر تأكيد اهتمام الأعضاء والأعضاء المنتسبين الشديد بالمشاركة في أنشطة التعاون التي ستنشأ عن المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية والتزامهم بالمساهمة في هذه الأنشطة،

وإذ يسلم بالدور الأساسي لتكنولوجيات الفضاء وتطبيقاتها في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية والأمن الغذائي والمنظومات الزراعية وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتعليم وتخفيف حدة الفقر والحد من الكوارث الطبيعية والرعاية الصحية والمحافظة على الصحة والتخطيط للتنمية المستدامة من أجل تحسين نوعية الحياة،

وإذ يشير إلى جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة والتزامها بمواصلة أداء دور حيوي وحافز في هذا الصدد،

١ - يقر توصيات المؤتمر الوزاري الثاني المتعلق بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٢ - يؤيد أيضا إعلان دلهي المتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ لتحسين نوعية الحياة في الألفية الجديدة، والاستراتيجية و خطة العمل فيما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ في الألفية الجديدة؛

٣ - يطلب التنفيذ المبكر لإعلان دلهي والاستراتيجية و خطة العمل والتوصيات الأخرى الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني؛

٤ - يشجع جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين على المشاركة بنشاط في المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة والشروع في التنفيذ الوطني الفعال للاستراتيجية و خطة العمل؛

٥ - يوصي اللجنة الاستشارية الحكومية الدولية المعنية بالبرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية، تحت رعاية لجنة البيئة وتنمية الموارد البشرية التابعة

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بإسداء المشورة حسب ما هو ملائم لتنفيذ البرنامج، ويدعو الأعضاء والأعضاء المنتسبين إلى تعزيز تمثيلهم في اللجنة الاستشارية الحكومية الدولية؛

٦ - يدعو جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والوكالات الدولية إلى تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ توصيات المؤتمر الوزاري الثاني، وإعلان دلهي، والاستراتيجية وخطة العمل، المعالجة في المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية؛

٧ - يطلب إلى الأمين التنفيذي:

(أ) منح الأولوية الواجبة للأنشطة المقترحة في الاستراتيجية وخطة العمل وإدراج البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية في برامج العمل الموضوعة لفترة السنتين؛

(ب) تعزيز قدرة الأمانة، رهنا بتوافر الموارد، على دعم شبكة التعاون الإقليمي بغية تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل بنجاح؛

(ج) تعبئة الموارد من أجل أنشطة التعاون التقني تمشياً مع توصيات المؤتمر الوزاري الثاني، وإعلان دلهي، والاستراتيجية وخطة العمل؛

(د) تقديم تقرير إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذه التوصيات.

## باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢ - وافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الثامنة والعشرين، المعقودة في مدينة المكسيك في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على مشاريع القرارات التالية التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها:

## مشروع القرار الأول

### إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(٣)</sup> التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨،

وإذ يضع في اعتباره المقررات التي اتخذتها اللجنة العالية المستوى لاستعراض التعاون التقني بين البلدان النامية في اجتماعها العاشر المعقود بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧، ولا سيما المقرر ١/١٠ بء<sup>(٤)</sup> المتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التوجهات الجديدة في مجال التعاون التقني بين البلدان النامية،

وإذ يضع في اعتباره أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتعاون بانتظام في ميدان التعاون التقني في مجال الإحصائيات من أجل تيسير التنسيق بين مؤسسات البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء التي تضطلع بمشاريع التعاون التقني،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن منظمة الدول الأمريكية تتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ١٩٩٤، في تنظيم الاجتماع المشترك بينهما والمعني بالشؤون الإحصائية من جهة، وأن اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإقليمي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية قررت، في قرارها ٣٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إنهاء وجود المؤتمر الإحصائي للبلدان الأمريكية داخل إطار منظمة الدول الأمريكية، الذي كانت لجنته التنفيذية الدائمة نظيرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار اتفاق التعاون في المسائل الإحصائية بين منظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن منظمة

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)، المرفق الأول.

الدول الأمريكية طلبت من بلدانها الأعضاء توحيد جهود التنسيق في المسائل الإحصائية في كيان واحد داخل اللجنة الاقتصادية، من جهة أخرى،

وإذ يضع في اعتباره أن اللجنة تدرج الاجتماع المشترك بينها وبين منظمة البلدان الأمريكية والمعني بالمسائل الإحصائية في برنامج عملها، ولذلك يمكن معالجة الآثار التقنية والتشغيلية والمالية المترتبة على إنشاء مؤتمر إحصائي للأمريكتين تابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره هيئة من الهيئات الفرعية للجنة، بإعادة تخصيص الموارد المتاحة في الميزانية العادية،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي قد عهدت في قرارها ٣٤ إلى ممثلي المكاتب الإحصائية في بيرو وكندا والمكسيك وإلى أمانة اللجنة الاقتصادية بمهمة إعداد اقتراح بشأن تنظيم وتشغيل المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو اقتراح أدخلت عليه تحسينات واعتمد بالإجماع في اجتماع مديري الإدارات الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد بمقر اللجنة الاقتصادية في سانتياغو في شبلي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩،

وإذ يشير إلى القرار ٤٨٩ (الجلسة العامة ١٩) المتعلق بالهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية ومهامها، الذي أوصى بالحفاظ على الهيكل المؤسسي الحالي للجنة الاقتصادية، والقرار ٥٥٣ (د - ٢٦)<sup>(٥)</sup> المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وأثره في اللجنة الاقتصادية، الذي أوصى بالحفاظ على النمط الراهن لمؤتمرات منظومة اللجنة الاقتصادية، والقرار ٥٧٣ (د - ٢٧)<sup>(٦)</sup> المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان والمناطق النامية،

وقد درس اقتراح إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الوارد في مرفق هذا القرار،

وإذ يضع في اعتباره أخيراً الطبيعة والأهداف المنصوص عليهما في اقتراح إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>(٧)</sup>،

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ١٧ (E/1996/37)، الفصل الثالث، الفرع واو.

(٦) المرجع نفسه، ١٩٩٨، الملحق رقم ٢١ (E/1998/41)، الفصل الثالث، الفرع زاي.

(٧) Informe Final de la Reunión de Directores de Estadística de las Américas (LC/L.1199 (Sem.88/10))

- ١ - يوافق على اقتراح إنشاء مؤتمر إحصائي للأمريكتين تابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باعتباره هيئة فرعية لهذه اللجنة، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار مشفوعا بالملاحظات والاقتراحات المدرجة في تقرير الدورة الثامنة والعشرين؛
- ٢ - يطلب إلى الأمين التنفيذي عرض المقترحات اللازمة لإنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الهيئات المختصة في الأمم المتحدة للنظر فيها؛
- ٣ - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاقتصادية تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

## المرفق

إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي

أولا - المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي

## ١ - طبيعة المؤتمر

يشكل المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي هيئة من الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية التي ستساهم في تطوير السياسات  
والأنشطة الإحصائية في بلدان المنطقة.

## ٢ - الأهداف

(أ) تعزيز تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسينها، والعمل على كفاءة قابليتها  
للمقارنة على الصعيد الدولي، مع مراعاة توصيات اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة،  
والوكالات المتخصصة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛

(ب) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين المكاتب الوطنية والوكالات  
الدولية والإقليمية؛

(ج) إعداد برنامج لأنشطة التعاون الإقليمي والدولي لفترة سنتين لتلبية طلبات  
بلدان المنطقة رهنا بتوافر الموارد.

## ٣ - العضوية

جميع البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي.

## ٤ - جلسات المؤتمر

يعقد المؤتمر اجتماعاته العادية مرة كل عامين. ويجوز للمؤتمر أن يقبل دعوة إحدى  
حكومات البلدان الأعضاء إلى عقد اجتماعه العادي في بلدها.

## ٥ - عضوية اللجنة التنفيذية

ينتخب المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية وفقا للنظام الذي تضعه اللجنة. ويتولى رئيس اللجنة التنفيذية أيضا رئاسة اجتماعات المؤتمر. ويجوز للجنة التنفيذية عقد اجتماع استثنائي فيما بين الاجتماعات العادية.

## ٦ - الأمانة

تقوم أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأعمال أمانة المؤتمر. وتضع أمانة اللجنة تحت تصرف المؤتمر ما توافق عليه اللجنة من وثائق ومرافق.

## ثانيا - اللجنة التنفيذية للمؤتمر

## ١ - طبيعة اللجنة التنفيذية

ينشئ المؤتمر الاحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجنة تنفيذية لدعم المؤتمر حسب المنصوص عليه في الفقرة ٤ أدناه.

## ٢ - تكوين اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية من رئيس وستة أعضاء. ويُنتخب أعضاؤها من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لكفالة تمثيل المجموعات دون الإقليمية للبلدان في اللجنة.

## ٣ - انتخاب اللجنة التنفيذية ومدة الولايات

يعد رئيس اللجنة التنفيذية في بداية كل مؤتمر، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء المؤتمر، اقتراحا بانتخاب لجنة جديدة.

وتباشر اللجنة التنفيذية المنتخبة حديثا مهامها بمجرد اختتام الاجتماع العادي للمؤتمر الذي انتُخبت خلاله، وتستمر ولايتها حتى نهاية الاجتماع العادي التالي.

وينتخب المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية، بما فيهم الرئيس، خلال اجتماعه العادي لولاية عامين.

يجوز إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لثلاث ولايات متتالية. ولا يجوز إعادة انتخاب الرئيس لنفس المنصب لولاية ثانية تالية لكن يجوز إعادة انتخابه عضوا في اللجنة. ولا يجوز إعادة انتخاب أي عضو من أعضاء اللجنة قضى ثلاث ولايات متتالية إلا بعد عامين من انتهاء ولايته الأخيرة.

## ٤ - المهام

تتمثل مهام اللجنة التنفيذية فيما يلي:

- (أ) الاضطلاع بالمهام المسندة إليها من قبل المؤتمر؛
- (ب) القيام مرة كل سنتين بإعداد برنامج لفترة سنتين لأنشطة التعاون الإقليمي والدولي في الشؤون الإحصائية يعرض على الاجتماع الإقليمي؛
- (ج) الاضطلاع بأعمال متابعة تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في المؤتمر وبالمهام المسندة إليها من قبل المؤتمر، ولا سيما برنامج فترة السنتين لأنشطة التعاون المشار إليه في الفقرة ألف - ٢ (ج)؛
- (د) تقرير بالوثائق اللازمة لاجتماعاتها. وتتبع قاعدة عامة مؤداها هو أنه لا يشرع في أي مناقشة موضوعية ما لم تتوافر الوثائق اللازمة. وتتولى الأمانة مسؤولية تيسير الامتثال لهذه القاعدة.

## ٥ - اجتماعات اللجنة التنفيذية

- تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين على الأقل خلال الفترة فيما بين الدورات العادية للمؤتمر. وتقر اللجنة، في الاجتماع الذي يسبق المؤتمر، برنامج أنشطة المؤتمر لفترة السنتين ويقدم هذا البرنامج في الاجتماع العادي.
- ويجوز للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها البلدان أو الخبراء الذين بإمكانهم الإسهام في تنفيذ مهامها.

## مشروع القرار الثاني

## مكان وتاريخ انعقاد الدورة القادمة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- إذ يضع في اعتباره الفقرة ١٥ من اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمادتين ١ و ٢ من نظامها الداخلي،
- وإذ يضع في اعتباره الدعوة التي وجهتها حكومة البرازيل لعقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة في ذلك البلد،

- ١ - يعرب عن امتنانه لحكومة البرازيل لدعوها الكريمة؛
- ٢ - يقبل الدعوة بكل سرور؛
- ٣ - يوافق على عقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢.

## ثانيا - المسائل التي يسترعى إليها انتباه المجلس

### ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالإجماع، في دورتها الخامسة والخمسين، تقريرها السنوي الذي يشمل الفترة من ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويسترعى انتباه المجلس إلى المسائل التالية المأخوذة من التقرير.

#### الأنشطة التنفيذية: إعادة النظر في الاستراتيجية

٤ - وافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة إعطاء الأولوية لطلبات المساعدة التي تتقدم بها أضعف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان المنتمية إلى رابطة الدول المستقلة وبلدان منطقة البلقان. ووافقت أيضا على أن تهتدي القرارات التي تُتخذ على أساسها الأنشطة التنفيذية وتعطى الأولوية بالمناقشات الحكومية الدولية، وأن تستند إلى الخبرة الفعلية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وأن تعكس توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين. واتفق بوجه عام على الاستفادة من سبل تدعيم وحدة تنسيق الأنشطة التنفيذية لتسهيل عملها من حيث اختيار أنشطتها وترتيبها من حيث الأولوية وتقييمها.

٥ - رحبت اللجنة أيضا بالمبادرة التي اضطلعت بها الأمانة بشأن وضع مشاريع لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكذلك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وطلبت إلى الأمانة أن تواصل مناقشاتها مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، لتحديد مجالات التعاون مع اللجنتين الإقليميتين الأخرين. وطلبت بعض البلدان تحديدا أن تبلغها الأمانة مقدما وبالتفصيل بالمقترحات المبدئية التي تعتزم الأمانة تقديمها في هذا الميدان.

#### تقرير عن عمل فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل

٦ - أيدت اللجنة التوصية القائلة بأن الأخذ بنظام عقد دورة للجنة الاقتصادية لأوروبا كل سنتين لن يكون في مصلحة اللجنة في الوقت الراهن، وطلبت إلى فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل أن ينظر فيما إذا كان ينبغي إدخال أي تحسينات في شكل الدورة السنوية للجنة، ووافقت على عرض أي توصيات تتوصل إليها هذه المداولات على الاجتماع غير الرسمي المخصص الذي ستعقده اللجنة في وقت لاحق من هذه السنة.

## باء - منظور إقليمي لاستخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٧ - أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن الطاقة تشكل عنصرا حيويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحسين نوعية الحياة، وأن قطاع الطاقة من الأطراف المساهمة الرئيسية في تدهور نوعية البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما أحاطت اللجنة علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة (E/CN.17/2000/12)، الذي اجتمع في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد سلم التقرير بضرورة تبادل المعلومات بشكل نشط عن الطاقة والتنمية المستدامة تمهيدا للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، وبالأهمية التي يوليها فريق الخبراء الحكومي الدولي على التعاون الإقليمي لمواجهة تحديات استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن تقوم به اللجان الإقليمية في توفير منظور إقليمي بهذا الشأن.

٨ - مراعاة للاعتبارات الواردة أعلاه، قررت اللجنة أن تعقد اجتماعا إقليميا رفيع المستوى معني بالطاقة لأغراض التنمية المستدامة ورحبت بالعرض الذي تقدمت به حكومة إندونيسيا باستضافة هذا الاجتماع. وحثت جميع الأعضاء، والأعضاء المنتسبين، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، والمعاهد والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، على المشاركة بنشاط في الإعداد للاجتماع وفي الاجتماع نفسه. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تنظم الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المعني بالطاقة لأغراض التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأن تشرع في الإعداد لجانبه الموضوعي بالتعاون مع حكومة إندونيسيا وسائر الوكالات والمنظمات الإقليمية وبالتعاون مع أمانة لجنة التنمية المستدامة. وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تكفل التنسيق الفعال بين الحكومات والمؤسسات الإقليمية المعنية والمجتمع المدني لتمكينهم من المشاركة في الاجتماع والإسهام فيه، وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن نتائج الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى.

## جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الثامنة والعشرين، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قرارا ذا أهمية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

**القرار ٥٨٢ (د - ٢٧) - قرار مكسيكو بشأن الإنصاف والتنمية والمواطنة**

١٠ - في القرار ٥٨٢ (د - ٢٧) المعنون "قرار مكسيكو بشأن الإنصاف والتنمية والمواطنة"، رحبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالوثيقة الرئيسية التي قدمتها أمانة اللجنة والمعنونة "الإنصاف والتنمية والمواطنة" باعتبارها تؤكد فكرة أن التنمية عملية متكاملة، وتعتبر الإنصاف الدعامة الأساسية لإعادة توجيه الأنماط الإنمائية للمنطقة، وتجعل في المقدمة صلاحية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترابط بينها وبين الحقوق المدنية والسياسية. وأكدت اللجنة، في ذلك القرار، دور الوثيقة في تدعيم النهج الذي تتبعه اللجنة إزاء التكامل الضروري بين جوانب ومؤسسات الاقتصاد الكلي والهياكل التنظيمية وبين سير أسواق عوامل الإنتاج وأداء الاقتصاد الجزئي. وحثت الأمانة على مواصلة تعميق التحليل الذي تجريه للمسائل التالية: السياسة الاجتماعية باعتبارها قوة تكاملية؛ وسياسة الاقتصاد الكلي المسؤولة التي تستند إلى أفق أطولاً أجلاً؛ وتعزيز المواطنة، باعتبارها المشاركة الفعالة من جانب الأطراف الفاعلة في المجتمع، وأداة لا غنى عنها لتعزيز التلاحم الاجتماعي؛ والترابط بين البرامج الإنمائية للبلدان والسياسات المرتبطة بعملية العولمة؛ وإقامة نظام مالي مستقر يمكن التنبؤ به وعلاقة هذا النظام بالتنمية الاجتماعية.